حكم من انتقص أحداً من الصحابة

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنِ انْتَقَصَ [أَحَداً] مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ أَبْغَضَهُ لِحَدَثٍ [كَانَ] مِنْهُ، أَوْ ذَكَرَ مَسَاوِيهِ، كَانَ مُبْتَدِعاً حَتَّى يَتَرَحَّمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً، وَيَكُونَ قَلْبُهُ لَـهُمْ سَلِيماً».

الشرح:

نلحظ أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يشير في آخر هذه الرسالة إلى مفارقة ومباينة أهل البدع إما تصريحاً أو تلميحاً؛ فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ أشار فيما تقدم إلى ذكر الصحابة وبيان ما يجب لهم، لكنه أعاد وبيَّن حقهم ومنزلتهم ليبين ويؤكد على أهمية مباينة أهل الأهواء والبدع، ووجوب اتخاذ الموقف الحق منهم كما بين في مسألة الرجم وغيرها . وأيضاً لأن ما يصعب على المسلم التزامه وتحقيقه هو الباب الرابع من أبواب الاعتقاد ألا وهو الرد على أهل البدع والمخالفين والموقف الحق منهم؛ لأنها تتعلق بالتعامل وباب الأوصاف والأحكام التي يستحقونها والولاء والبراء، فيتعثر كثير من الناس في تحقيق هذه المسائل، وبعض الناس قد يسهل عليه التعامل مع المخالفين وأهل البدع وتحقيق الولاء والبراء معهم إن كانوا أجانب لا تربطه بهم قرابة أو مصلحة، لكن إن كانت بينه وبينهم قرابة ورحم أو مصالح فالأمر يكون صعباً.

وبيّن رَحِمَهُ اللهُ أن كل من خالف أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بصحابة رسول الله ﷺ فأدناه أن يكون مبتدعاً، وقد يصل إلى الكفر إذا وقع في الرفض التام لما جاء من دين الله تبارك وتعالى، وهذا مما أجمع عليه أهل السنة سلفاً وخلفاً، ويبقى هذا الوصف ملازماً له حتى يترك ما قد لابسه من الرفض للصحابة ويترحم على جميع الصحابة، ويكون قلبه لهم سليماً، أما إن كان في قلبه شيء تجاههم فلا ينفعه ما يتلفظ به من الترضي والترحم عليهم.

وكل ما وقع بين الصحابة من أشياء يراها الناس أنها أخطاء تخدش صفاء حياة الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فإنها فتن كلٌّ منهم مجتهد فيما أقدم عليه في تلك الفتنة، والمجتهد يدور أمره بين الأجر والأجرين، وكل من دخل منهم في هذه الفتنة إنما دخلها ليحقق دين الله تبارك وتعالى، ويرى أنه هو المصيب في ذلك، ولم يدخل أحد منهم في الفتنة طمعاً في مالٍ أو جاهٍ أو سلطانٍ أبداً، فهم جميعاً معذورون مأجورون، والحكمة في وقوع ذلك يعلمها الله وحده لا إله إلا هو.

والله جل وعلا أمرنا باتباعهم والاقتداء بهم وتوعد من خالف سبيلهم وهو يعلم سبحانه أنهم سيُفتنون ويقتتلون.

فعلينا أن نعتقد اعتقاداً جازماً أن ما حصل بين الصحابة لم يكن لتحقيق المطامع والشهوات، أو كسب حطام الدنيا، والحرص على الجاه والسلطان

والإمارة، وكانوا في براءة تامة من هذه الأوصاف، وكلهم مجتهدون معذورون مأجورون.

والواجب الإمساك مطلقاً عما وقع بينهم من الفتنة، فلا تتكلم ولا تعبر عما في نفسك فيما شجر بين الصحابة، بل يجب عليك إذا تُكلم في هذه المسألة الإعراض الكلي عن القول والتفسير والخوض والتحليل فيها فضلاً عن النقد والاعتراض، ناهيك عن الطعن والجرح والانتقاص والسب؛ فهذه أبواب يجب إغلاقها إغلاقاً كليّاً؛ وذلك لأنه سبيل وطريق أو باب إن فتحته ولجته، وولوجه لا شك يمنعك من حبهم جميعاً والدعاء لهم جميعاً، ومن ثم يمنعك من الاقتداء بهم، والاعتقاد أنهم جميعاً على الحق، وأنهم القدوة في دين الله تبارك وتعالى . واعلم أن الله تبارك وتعالى قد أمرك بهذا كله، وكذلك رسوله ﷺ أمرك بهذا كله، بل إنه دين وإيمان وإحسان . ولأن العقل إن فتحت له هذه الأبواب فإنه لا يستطيع الوقوف حيث أمرتك النصوص، لذلك حتى تعين نفسك على عقلك وعلى قلبك وعلى ما يزينه لك الشيطان، لا تخض في مثل هذا الكلام، وأغلق أبوابه بإحكام، وقل: كلهم مجتهدون.

واعلم أيضاً أن الصحابة بشر يخطئون لكن لهم من الحسنات ما ليس لغيرهم، وهذه الأخطاء إما أنهم تابوا منها، أو فعلوا من الحسنات ما تمحوها، أو غفرها الله تبارك وتعالى بما لهم من سابقة وفضل، أو بشفاعة

النبي ﷺ ودعائه لهم، أو بما وقع لهم من البلاء في الدنيا، أو أنهم مجتهدون، والمجتهد يؤجر أصاب أو اخطأ.

وهذه المسألة - أعني الإمساك عما شجر بين الصحابة - مهمة جدّاً حصل حولها كلام كثير، واختلف الناس فيها قديماً وحديثاً، ولعلها من أهم الأسباب التي تعلق بها أهل البدع والأهواء في هذا الباب، أعني الكلام في الصحابة وفي اختلاف المواقف فيهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

ولاشك أن أعلم الناس بهذه المسألة هم الصحابة رضي الله عنهم، ومن رحمة الله أن الموقف الحق الذي ينبغي للمسلم أن يقفه قد جاء عن النبي ﷺ وعن الصحابة أنفسهم.

يقول النبي ﷺ: «**إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا**»[1]، نمسك عما شجر بينهم بالقول وحتى بالتفكير، أما ذكرهم بالخير، ونشر فضائلهم، والحث على اتباعهم، فهذا واجب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨)، وفي «الإمامة» (ص٣٧٥)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (١/ ٤٠١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٢٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٤).

معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون.

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ أنهم خير القرون، وأن المُدَّ من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم.

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه . فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم؟

ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح»(١).

ويقول الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٤).

عيباً لهم ونقصاً فيهم، ويرون الترحم على جميعهم، والموالاة لكافتهم»[1].

ويقول الإمام عبدالله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السيف الذي وقع بين الصحابة فتنة، ولا أقول لأحد منهم: هو مفتون »[2].

ويقول الأمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتَّهِمْهُ على الإسلام»[3].

ويقول الإمام أبو زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآن والسُّنَنَ أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يَجْرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجَرْحُ بهم أوْلى، وهم زنادقة»[4].

ومن سبَّ الصحابة الكرام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، أو أنكر صحبتهم، أو فضلهم، أو إسلامهم، أو اعتقد ردتهم بعد وفاة النبي ﷺ فإنه واقع في إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ورادٌّ للنصوص الصحيحة الصريحة، ومبطل وناقض للدين الذي وصلنا عن طريقهم، ومن فعل هذا فهو كافر خارج عن دائرة المسلمين، يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وعليه لعنة الله والملائكة

(١) عقيدة السلف (ص٣٤).
(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٠٥).
(٣) أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (٢/ ٣٩٧).
(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٤٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٣٨/ ٢٣).

والناس أجمعين . فلا بد من اتخاذ موقف ممن يخالف الصحابة أو ينتقصهم أو يقدح في عدالتهم وصحبتهم، وقد ونصَّ الأئمة قديماً على أنَّ من انتقص صحابيّاً واحداً فهو رافضي خبيث.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]»[(١)].

ويُخْبِرُ ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قُبض وهو راضٍ عن جميع الصحابة، فقال رضي الله عنه: «لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ؛ فإن الله عز وجل قد أمر بالاستغفار لهم وهو يعلم أنهم سيقتتلون»[(٢)].

وقال النبي ﷺ عن الحسن رضي الله عنه: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ**»[(٣)]. و(لعل) إذا جاءت في كلام الله وكلام رسوله ﷺ فإنها للتحقيق لا للتعليق.

فالنبي ﷺ يعرف أن فئتين من أصحابه ستقتتلان وتختلفان، وأن سبب

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٦).
(٢) أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (٢/ ٣٩٥).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب: قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما: «**ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ**»، رقم (٢٥٥٧) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

الإصلاح بينهما هو الحسن رضي الله عنه.

وما ذكره الإمام أحمد وغيره من الأئمة هو فيمن انتقص واحداً من الصحابة رضي الله عنهم، فكيف بمن سبهم ولعنهم وكفَّرهم؟!!

قال الإمام النووي رحمه الله وقد نقل الإجماع على عدالة الصحابة جميعاً، وأنهم في أعلى درجات العدالة، وأن هذه العدالة لمن لابس الفتنة وغيرهم: «ولهذا اتفق أهل الحق ومن يُعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم رضي الله عنهم»(١).

وقال في التقريب: «الصحابة كلهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به»(٢). والنووي رحمه الله من المتثبتين في نقل الإجماع.

وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله كما في الاستيعاب: «قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول»(٣).

وقال الإمام ابن الصلاح رحمه الله **في مقدمته**: «ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتنة منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع؛ إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر،

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ١٤٩).
(٢) (٢/ ٢١٤).
(٣) (١/ ٨).

وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة»[(١)].

وقال أيضاً: «للصحابة بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة، وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة»[(٢)].

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فبساطهم مطوي، وإن جرى ما جرى... إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندين الله تعالى»[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ مبيناً أن أهل السنة مجمعون على عدالة الصحابة: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»[(٤)].

وقال الإمام السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهم رضي الله عنهم باتفاق أهل السنة عدول كلهم مطلقاً، كبيرهم وصغيرهم، لابس الفتنة أم لا»[(٥)].

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة»[(٦)].

---

(١) (ص/ ١٤٦-١٤٧)
(٢) المصدر السابق (ص ١٧١).
(٣) الرواة الثقات (ص ١).
(٤) الإصابة (١/ ١٧).
(٥) فتح المغيب شرح ألفية الحديث (٣/ ١٠٨).
(٦) الباعث الحثيث (ص/ ١٨١-١٨٢).

وقال الإمام الغزالي رَحِمَهُ اللهُ: «والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلق أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم...» . ثم قال: «فأي تعديل أصح من تعديل علام الغيوب سبحانه وتعديل رسوله ﷺ؟ ولو لم يَرِد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأهل في موالاة رسول الله ﷺ ونصرته كفاية في القطع بعدالتهم»(١) .

وهكذا كان الأمر على مر القرون حتى نبغت نابغة الجماعات الإسلامية السياسية الحزبية، فقلَّدوا واقتدوا بمن لا يُعتد بهم في الإجماع، فتراهم والرافضة على لحن القول والاعتقاد، ثم يزعمون أنهم من أهل السنة!!

فاعجب يا عبدالله، والعجائب في زماننا كثيرة جمة.

يقول الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان... ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس فقد برىء من النفاق»(٢) .

---

(١) المستصفى (١/ ١٦٤).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص ٤٦٧، ٤٩٠).

فاحرص يا من ترجو البراءة من النفاق والطغيان وطرق أهل الغواية على ما يحقق لك ذلك باتخاذ الموقف الحق من المخالفين الرافضين للحق وأهله.

واعلم أن التطاول على الصحابة ليس فقط بالسب واللعن واتهامهم بالردة وغيرها من وسائل القذف والشتم، بل هناك نوع آخر من التطاول ليس بالهين، وهو ما يقوله ويزعمه أهل الكلام الذين يسمون أنفسهم بأهل السنة والجماعة ويصرحون علناً بلا حياء أن مذهبهم أعلم وأحكم من مذهب الصحابة، وأن الواجب التزام الكتاب والسنة، أما فهمهما فقد حصل فيه خلاف بين الأمة، أي لا يجب التزام فهم الصحابة**!!**

النبي ﷺ يوصي بالتمسك بسنتهم: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ**».

وحدد وصف الفرقة التي سينجيها الله تعالى من الهلاك والنار فقال: «**مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليومَ وَأَصْحَابِي**»(١).

وتوعد الله تبارك وتعالى من اتبع غير سبيلهم بالوعيد الشديد ونار جهنم توعداً لا شك فيه واضحاً بيّناً صريحاً، وذلك في قوله جل ذكره: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا** ﴾ [النساء:١١٥].

(١) أخرجه الإمام الأصبهاني في «الحجة» (ص ١٧).

وذكر سبحانه وتعالى أنه رضي عن ثلاثة طوائف، وهم: المهاجرين، والأنصار، ومن اتبع المهاجرين والأنصار بإحسان من عصر التابعين إلى يوم القيامة، فالطائفتان الأوليان لا سبيل لنا لأن نكون منهم، ولم يبقَ إلا طائفة واحدة وهم التابعون للمهاجرين والأنصار الذين هم صحابة رسول الله ﷺ بإحسان وإتقان، قال عز من قائل: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَـٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَـٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّـٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠].

فأين يذهبون من هذه النصوص؟!!

** ** **